2022

نظرية الردع النووي في القرن الحادي والعشرين: دراسة نقدية

د. غالب عواد الخالدي

أستاذ مساعد – قسم العلوم السياسية

جامعة الملك سعود

ملخص

تبحث هذه الدراسة في نظرية الردع النووي: فرضياتها وتطبيقاتها واستنتاجاتها، بالإضافة الى الانتقادات الموجهة اليها. كما ستبحث الدراسة في أي تطورات نظرية جديدة في هذا المجال. لذلك تعمل هذه الدراسة على تحليل ومناقشة مقولتين أساسيتين في مجال نظرية الردع النووي والعلاقات الدولية وهما:

١- أن نظرية الردع النووي لا زالت فاعلة وأن الدول التي لديها هذا السلاح تستطيع أن تردع الآخرين من استعماله ضدها.

٢- مع تطور العلاقات الدولية، لم تعد النظرية قابلة للتطبيق، ويجب البحث عن قراءات اخرى للعلاقات الدولية في ظل الانتشار النووي المتسارع.

وخلصت الدراسة إلى أن نظرية الردع لا تزال صالحة في القرن الحادي والعشرين، ولكنها تحتاج إلى التوسع بحيث تتضمن الجانب المتعلق بنزع السلاح النووي.

Abstract

This study examines the theory of nuclear deterrence: its hypotheses, applications, and conclusions, in addition to its critics. Furthermore, the study will also examine any new theoretical developments in this field. In general, two basic arguments in the field of nuclear deterrence theory and international relation will be discussed:

1. The theory of nuclear deterrence is still active and that States with such weapons can deter others from using it against them.

2. With the development of international relations, the theory is no longer applicable, and further readings of international relations must be sought in light of the accelerated nuclear proliferation.

It is concluded that deterrence theory is still valid in the 21st century but needs to expand in order to include nuclear disarmament**.**

مقدمة

كانت نظرية الردع النووي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قائمة وقادرة على تخطي جميع الاختبارات والأزمات التي مرت بها العلاقات الدولية خلال السبعة عقود الماضية. فرغم الأزمات الحادة مثل أزمة الصواريخ السوفييتية في كوبا عام 1964، والحرب العربية الإسرائيلية لعام 1973، والإنذارات باستخدام السلاح النووي، الا ان الدول لم تكن تلجأ لاستخدام ذلك السلاح. لذلك يرى مؤيدو النظرية أن ذلك يُعد من أكبر نجاحات النظرية في تفسير استقرار العلاقات الدولية وعدم اللجوء الى سياسة حافة الهاوية التي سادت خلال الحربين الأولى والثانية، من ثم فالمتغيرات الجديدة في القرن الحادي والعشرين كظهور دول نووية جديدة (كوريا الشمالية وإيران بالإضافة إلى إسرائيل) بالإضافة إلى الدول التي كادت أن تمتلكه (ليبيا والعراق) وبروز الحركات الإرهابية التي تبين أنها قد تحصل على السلاح النووي بطرق متعددة، ساهم الى حد كبير تعالي أصوات الكثير من الأكاديميين والعسكريين الذين أصبحوا يتحدون صحة النظرية ويطالبون بإعادة النظر في فرضياتها الأولية واستنتاجاتها الرئيسية.

تبحث هذه الدراسة في نظرية الردع النووي: فرضياتها وتطبيقاتها واستنتاجاتها، بالإضافة الى الانتقادات الموجهة اليها. كما ستبحث الدراسة في أي تطورات نظرية جديدة في هذا المجال. بشكل عام، ستعمل هذه الدراسة على تحليل ومناقشة مقولتين أساسيتين في مجال نظرية الردع النووي والعلاقات الدولية والعلاقات الدولية وهما:

1- **أن نظرية الردع النووي لا زالت فاعلة وأن الدول التي لديها هذا السلاح تستطيع أن تردع الآخرين من استعماله ضدها.**
2- **مع تطور العلاقات الدولية، لم تعد النظرية قابلة للتطبيق، ويجب البحث عن قراءات اخرى للعلاقات الدولية في ظل الانتشار النووي المتسارع.**

أي المقولتين هي الأكثر دقة وتعبيراً عن واقع الحال؟ من أجل الإجابة عن هذا السؤال الرئيس سيتم التحقق أولا من الأسئلة الفرعية والتي ستقود إجابتها إلى استنتاج تلك الإجابة. وهذه الأسئلة هي:

- ما نظرية الردع وفرضياتها وتطبيقاتها؟
- ما أهم الانتقادات الموجهة إلى النظرية وما مدى مشروعيتها؟

- ما التطورات النظرية التي طرأت على النظرية خلال العقود السبعة الماضية منذ ظهورها
- هل أدت متغيرات العلاقات الدولية إلى فقدان النظرية لأهميتها كأحد أهم المتغيرات في الشأن الدولي

للإجابة على هذه التساؤلات سيتم تنظيم البحث بتقسيمه الى مبحثين وخاتمة استنتاجية. في المبحث الأول، سيتم دراسة نظرية الردع الدولي وتطورها بالإضافة الى النقد الموجه اليها. وفي المبحث الثاني سيتم إلقاء الضوء على المحاولات النظرية المختلفة التي تسعى الى استبدال نظرية الردع. وفي الخاتمة سيتم استنتاج مدى مشروعية ومقدرة النظرية القائمة في قراءة الواقع الدولي في الانتشار النووي وما إمكانية تطوير نظريات بديلة.

المبحث الأول

نظرية الردع النووي

تعتبر نظرية الردع النووي واحدة من أشهر نظريات الاستراتيجية العسكرية التي طورها مفكرون من أشهر علماء العلاقات الدولية والدفاع. تنص النظرية كما يرسمها أحد أشهر كتابها وأول من دعا لها، هيرمان خان أنها تقوم على ركيزتين أساسيتين.

1- أن أي نتائج مرغوبة من حرب شاملة لا يمكن أن تبرر تكلفتها.

2- ان الولايات المتحدة دولة تفضل الإبقاء على الوضع القائم (Status quo) حيث لا ترغب بضم أراضٍ جديدة ولا تسعى لزيادة مناطق النفوذ ولا ترغب بالمخاطرة في سبيل انقاذ أو تغيير الأنظمة السياسية المختلفة جذرياً عنها. ولكن ترغب الولايات المتحدة بالحفاظ على الوضع القائم وأن الحد الأدنى من الأهداف الأمنية هو حماية أرض واستقلال الولايات المتحدة بالإضافة الى حماية أرض واستقلال الدول المشابهة سياسياً وثقافياً وهذه هي أوروبا الغربية. (Khan, 1960: 18) ومن اجل تحقيق هذا الهدف، اقترحت النظرية تبني استراتيجية الدمار المتبادل (Mutually Assured Destruction). ولكن النظرية تطورت على مسارين في الخمسة عقود من القرن العشرين التي تلت الحرب العالمية الثانية. المسار الأول، كان تطور النظرية على مستوى الدولة وصناع القرار الاستراتيجي في الولايات المتحدة والمسار الثاني كان في المستوى الأكاديمي وما مرت به النظرية من تطوير ونقد وتغيير.

تطور النظرية في المسار الأول مر بالمراحل التالية: (الجيش العربي، ٢٠٠٨: ٢)

1- استراتيجية الاحتواء

فقد كان مبدأ الرئيس الأميركي ترومان يقوم على احتواء الاتحاد السوفييتي ومنعه من التوسع خارج حدود أوروبا الشرقية. إلا ان نجاح السوفييت في تطوير أسلحة ورؤوس نووية وفي اختراق الاحتكار الأميركي لهذه التكنولوجيا جعل هذه النظرية عديمة الجدوى.

2- استراتيجية الرد الشامل

وهذه الاستراتيجية طورها جون فوستر دالاس في أواخر الخمسينات من القرن الماضي، وكانت تعني ان تحصل الولايات المتحدة على تفوق كمي ونوعي في المجال النووي بحيث تستطيع تدمير كل الترسانة النووية للسوفييت وفرض النصر في حالة الحرب. إلا ان اختراق السوفييت لتكنولوجيا الفضاء جعلهم قادرين على الرد النووي حتى في حالة تدمير ترسانتهم الموجودة على الأرض.

3- استراتيجية الرد المرن

وتقوم هذه الاستراتيجية على وجود عدة خيارات في حالة قيام حرب نووية مع الحفاظ على مصداقية الردع. أي امكانية القيام برد نووي محدود والحفاظ على محدودية الرد. وقد طور هذه الاستراتيجية وزير الدفاع الأميركي في عهد جون كندي، روبرت مكنمارا.

4- استراتيجية الرد المتدرج

وهذه استراتيجية تدمج بين الرد المرن والرد الشامل، وقد تم تطوير هذه الاستراتيجية في السبعينات من قبل وزير الدفاع الأميركي آنذاك جيمس شلسنجر. وسميت باستراتيجية العقاب المتصاعد والتي تعني الحفاظ على قوة نووية بعد الضربة الأولى.

تختلف هذه الاستراتيجية عن سابقاتها بالمظاهر التالية التي تميزها وهي:

1. تعطي الدول وحلفاؤهم عدة خيارات منها خيار التصعيد.
2. تبين ان الاستهداف الأول هو الجيش والمؤسسات والمواقع العسكرية للخصم.
3. بعض الأهداف لا ينبغي ضربها، على الأقل في البداية. وذلك لإعطاء الخصم سبباً منطقياً لإنهاء الصراع.
4. تنادي الى التخفيض من الأضرار الجانبية. (Cimbala, 1984: 70).

5. مبادرة الدفاع الاستراتيجية (Strategic Defense Initiative) أو حرب النجوم.

وقد تم تطوير هذه الاستراتيجية في عهد الرئيس الأميركي رونالد ريغن في العام 1983. وهذه كانت أول سياسة دفاعية ضد الأسلحة النووية. فقبل ذلك التاريخ، كان العسكريون يرفضون مفهوم الدفاع ويتمسكون بمبدأ الردع، فكان التطوير الدفاعي محدوداً. وفي مباحثات الحد من الأسلحة النووية في العام 1972 (SALT I) اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي الى الحد بشدة من أعداد الصواريخ الدفاعية. (US Department of State, 2009: 3) بالإضافة الى توقيع اتفاقية الصواريخ الباليستية المضادة (ABM).

6. تكوين وكالة الدفاع الصاروخي (MDA)

مع ازدياد عدد الدول المصنعة للصواريخ النووية وزيادة مقدرة هذه الصواريخ بحيث أصبحت أكثر دقة وذات قدرة تدميرية هائلة، قررت الولايات المتحدة التوسع في برنامج الدفاع الصاروخي في عهد الرئيس جورج بوش الابن. ففي العام ٢٠٠٢ أعلن الرئيس بوش انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية (ABM) لعام 1972 وطلب من وزارة الدفاع التوسع في برنامج الدفاع الصاروخي. (Boese, 2002: 1)

من وجهة نظر الولايات المتحدة، ساهم الانسحاب من الاتفاقية الصاروخية الى تحقيق 3 أهداف: أولاً، السماح للولايات المتحدة باختبار عدة سيناريوهات كوضع رادار تحت سطح البحر لمراقبة اهداف استراتيجية متحركة. ثانياً: استكشاف امكانية التعاون الدولي في مجال السيطرة على نشر أنظمة الصواريخ الباليستية، وثالثاً: للولايات المتحدة الحرية في نشر أنظمة الدفاع الصاروخي عند جاهزيتها. (Boese, 2002: 1) وفعلاً فقد استطاعت وزارة الدفاع الأميركية منذ 2003 أن تنشر أنظمة دفاع باليستي في عدة دول في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط.

بالنتيجة، فأن تطور عملية الردع النووي توسعت وتغيرت الى حد كبير منذ بدايتها في منتصف القرن العشرين ولا زالت في تغير وتوسع مستمرين. ولكن لم يتم اختبار جدوى هذه العملية الى الآن. فتكلفة الأسلحة والأسلحة المضادة كانت عالية جداً وفي ازدياد. فقد قدر مكتب الموازنة التابع للكونجرس الأميركي تكلفة بناء القوة النووية الأميركية خلال الثلاثين عام القادمة ب 1,2 تريليون دولار أي بمعدل 400 مليار دولار خلال العشر سنوات القادمة. (Harrison, 2017: 1) مع هذا فمن الصعب القول إن الولايات المتحدة أو أي قوة نووية أخرى لم تتعرض لهجوم نووي بسبب جهوزية

الدولة سواءً من خلال الردع أو من خلال الدفاع. في كل الأحوال، إلا أن صانعو القرار الاستراتيجي في الولايات المتحدة يرون أن موضوع تطوير الترسانة النووية، الهجومية منها والدفاعية، أمر حيوي لا يمكن التراجع عنه. (Harrison, 2017: 1) ويبدو أن هذا الاستنتاج ينطبق غلى جميع الدول المالكة للسلاح النووي وإن بدرجات التزام متفاوتة.

أما في المسار الأكاديمي، فقد تطورت النظرية على مجموعة من المراحل المتداخلة، فلم تكن النظرية على نحو معين لفترات محددة ثم تغيرت في مرحلة أخرى، لذلك فالتقسيم التالي ليس زمنياً، ولكن فقط لأغراض التحليل ومحاولة فهم التغيرات التي طرأت على النظرية منذ نشوئها في منتصف القرن العشرين.

أولاً: مرحلة نظرية التدمير المتبادل (Mutually Assured Destruction-- MAD)

في هذه المرحلة، كان تركيز المهتمين الأوائل بالنظرية على مخاطر الحرب ووصف النتائج الكارثية للحرب النووية. وقد قامت النظرية على فرضية أن الدول تتصرف على نحو رشيد ولن تقدم على فعل كارثي سيؤدي إلى فنائها مهما كانت أهمية وضرورة الهدف الذي ترغب بالحصول عليه. ولا يمكن للدول الدفاع عن نفسها الا بتفادي الحرب والتراجع. وقد كتب كل من برنارد برودي وهيرمان كان وكلاوس نور وغيرهم حول نتائج الحرب النووية وعملوا على توضيح مفهوم الرد الشامل الذي ستسعى الدول للقيام به في حال تعرضت لهجوم نووي. (Powell, 2001: 3-10)

ثانياً، مفهوم المغامرة

ان طرح مفهوم التدمير الشامل أدى إلى مشكلة نظرية تتعلق بمصداقية خطر الخيار النووي. فالأسلحة الذرية لم ولن تمنع الصراعات السياسية الناجمة عن تضارب المصالح بين الدول بما فيها النووية. فمثلاً قد تهدد الدولة (أ) خصمها الدولة (ب) بأنها ستعرضها لهجوم نووي ذا كلفة عالية جداً مما يجعل الدولة (ب) تتراجع. ولكن ما الذي سيجعل الدولة (ب) تصدق ان الدولة (أ) ستعرض نفسها أيضاً للدمار الشامل إذا لم تتراجع (ب)؟. فبالتالي الردع المتبادل سيصبح إلغاءً متبادلاً للقوة النووية للخصمين. لحل هذه المشكلة، قدم توماس شيلنغ (Thomas Schilling) نموذجاً رياضياً يقوم على إدارة الأزمة، بحيث لا تهدد الدول بعضها البعض بشكل مباشر، ولكن تكون على النحو التالي: الدولة (أ) تطلب من الدولة (ب)التراجع والا قد تخرج الأمور عن السيطرة. في وقت الأزمة لا تملك الدول

السيطرة الكاملة على كافة أماكن صنع القرار وأن التصعيد والتصعيد المتبادل قد يخرج الأمور عن السيطرة وقد تقع الحرب.

وهذا يضع الدول في موقف إما التراجع وبالتالي يسمح لخصمها بتخفيف التصعيد وبالتالي الخروج من مخاطر الأزمة حيث المخاطر تتعاظم بشكل متواصل. (Schelling, 1960: 97) هذه المغامرة (Brinkmanship) يؤكد شيلنغ انها ليست عملاً متهوراً أو غير مسؤول من قِبل الدولة، ولكنها أسلوب تفاوضي شاق أثناء الأزمة. يقوم هذا الأسلوب على توازن عنصرين مهمين هما التصميم (resolve) واللايقينية (uncertainty) حيث ان التصميم يعني ان الدولة التي تدفع باتجاه الأزمة مصممة على تحقيق أهدافها وفي سبيل ذلك ستقوم بدفع الأمور باتجاه مخاطر الأزمة. أما اللايقينية فيعني حالة من عدم معرفة متى وتحت أي ظرف سيقوم أحد الفرقاء بالتراجع وبالتالي تصبح اللعبة صفرية تقوم على من سيتراجع أولاً. وقد قدم شيلنغ نموذجاً رياضياً يبين فيه نقاط الأزمة والتوازن ونقطة الاستقرار التي سيتعاظم يفها امكانيات التراجع عندما يرى أحد الطرفين أن الأحداث تخرج عن السيطرة ويجب التراجع. أو عندما يرى كل طرف ان درجة تصميمه أعلى من الطرف الآخر فيغامر في الابقاء على حالة الأزمة وزيادة مخاطر خروج أحداث الأزمة عن السيطرة. عندها تبدأ درجات التصميم لدى الاطراف بالاتضاح أكثر مما يؤدي إلى تراجع تدريجي وثم التخفيف من حدة مخاطر الأزمة. (Schelling, 1960: 94-97)

ولكن ماذا عن الدول النووية الجديدة؟ هل تنطبق نظرية المغامرة عليها؟ يعتقد البعض ان الدول الجديدة وخاصة (المارقة) منها يصعب ردعها إذا كانت في حالة حرب مع دول نووية أخرى. بينما يرى آخرون أن الدول الجديدة وحتى المارقة منها تخشى خروج الأزمة (في حال المواجهة مع دول نووية أخرى) عن السيطرة وستسعى للسيطرة على الأزمة، حتى لو أدى ذلك إلى التراجع بدلاً من المغامرة بخسارة فادحة تنجم عن هجوم شامل من قبل دولة نووية عظمى. (Powell, 2001: 15-20)

ثالثاً: انتقاد النظرية

مع بداية ثمانينات القرن العشرين ونجاح مفاوضات الدولتين العظميين في التخفيض من أعداد الأسلحة النووية لديهما بدأت تظهر بوادر لدى المختصين بالشأن النووي أن النظرية خطيرة وتساهم في زيادة الأسلحة النووية وانتشارها. وبالتالي تهدد السلم والأمن الدوليين. لذلك بدأت تظهر انتقادات حادة للنظرية من الجوانب المفاهيمية والقانونية والأخلاقية.

فقد قدم كيفن كنيدي تشريحاً مفصلاً للنظرية مبيناً الأسس التي قامت عليها والعناصر الرئيسية فيها ثم وجه انتقادات مختلفة إلى النظرية وهي: (Kennedy, 1983: 36)

1. **أن النظرية تفتقر إلى التسلسل المنطقي.**

فيقول الكاتب ان النظرية "مزدوجة الشخصية" حيث تدعو إلى زيادة التسلح بشكل كبير وتشكيل قوة هجومية وفي نفس الوقت تدعو إلى تجنب الحرب. فهي تنص أن على الدول تكوين قوة هجومية كبيرة "تردع" عدواً محتملاً، وفي نفس الوقت تدعو إلى الجاهزية للحرب في حالة لم يرتدع ذلك العدو.

2. **قد تتجه الحكومات إلى خيار الحرب النووية بغض النظر عن عدم رشادة هذا القرار.**

تستند هذه النظرية إلى ثلاث فرضيات هي: 1) الحكومات تتصرف برشاده. 2) خيار الحرب النووية غير رشيد. و3) الحرب النووية الشاملة غير محتملة إلا إذا تم اختيارها بشكل متعمد.

يبين الكاتب هنا ان كل هذه الفرضيات خاطئة. فالحكومات لا تتصرف بشكل رشيد دائماً، حيث يقدم الكثير من التصرفات غير الرشيدة خاصة من قِبل حكومات يرأسها دكتاتور لا يحتوي نظامه على أي نوع من الرقابة.

أيضاً، يعد الكاتب أن الحرب النووية ليست دائماً غير عقلانية وقد تكون الخيار الوحيد العقلاني في حال قيام عدو بتحقيق نصر عسكري وسياسي ساحق. فمثلاً، ما هو رد الولايات المتحدة لو أن السوفييت (في نهاية الحرب الباردة) كانوا قد نجحوا في غزو الخليج العربي. هذا بالإضافة إلى حرب الصدفة التي قد تنجم عن اخطاء غير مقصودة. بالإضافة لذلك، يتوسع الكاتب هنا في النقد ليوجه انتقاده إلى نظرية اللعبة وما كتبه توماس شيلنغ حول المغامرة. حيث يرى الكاتب ان فرضية العقلانية التي تقوم عليها اللعبة هي خطيرة جداً بسبب تمثيلها الساكن للسلوك الإنساني، فهي تفرض دائماً وجود لاعبين أذكياء وذوي سلوك ثابت ومن ثم فإن قيم الأفراد لا أهمية لها مع انها متطلبات الاستراتيجية والسياسات والتكتيك. كما أن النظرية عيب آخر في هذا المجال كما يبين الكاتب، فهي تفرض عالم هوبز القائم على حالة متخيلة من اللاأمن والتي تعني ان هناك دائماً ثغرات أمنية سواء بعدد الصواريخ أو القنابل، أو ما سمي بـ "نوافذ الضعف" (Windows of vulnerability).

3. النظرية ليست محايدة أخلاقياً.

مع أن النظرية تقدم نفسها على أنها محايدة أخلاقياً، إلا انها لا تحرم أي سلوك إذا كان ذو منفعة أمنية للدولة. انها تنادي بتعظيم المصلحة بغض النظر عن أي مآس قد يتعرض لها الخصم. وكما انها تفضل المواجهة على التعاون في سبيل تحقيق الأمن، وهذا خيار أخلاقي. كما أن النظرية تجعل من ملايين المدنيين لدى الخصمين رهائن لنتائج اللعبة بينهما. وحتى التطوير باتجاه القوة المضادة (Counterforce) والذي تقول فيه الولايات المتحدة أنها ستضرب المرافق العسكرية للعدو وليس المدنيين. إلا ان المدنيين يبقون هدفاً في حال لم يتراجع الخصم.

4. تتم صياغة مبدأ الردع بأثر رجعي لتبرئة صناعة أنظمة تسلح جديدة.

مع أن النظرية، كما يبين الكاتب، لا تحدد عدد الرؤوس النووية أو منصات الإطلاق الكافية لتحقيق الردع، إلا ان دعاة النظرية وخاصة العسكريين يفضلون الأكثر والأحدث "لإقناع الخصم" (وهذا الجانب النفسي من النظرية) بوجود "القدرة" (وهذا الجانب التقني والكمي من النظرية) الكافية لتحقيق الردع. هذه القدرة هي لامتناهية حيث دائماً هناك بحوث وتطوير نحو أنظمة تسلح جديدة.

5. تحتوي النظرية على تحيز غير ديمقراطي.

فالموقف السياسي لدعاة النظرية كما يصوره النقاد هو كالتالي: "بما أن العملية السياسية المؤثرة في صنع القرار السياسي تحتوي على عناصر حقيقية من اللاعقلانية، فإنه يجب عدم تسييس صنع قرار الأمن القومي لجعله عقلانياً.

تاريخياً، فإن موضوع الردع وصياغة سياسات الردع كانت قد أخرجت من المجال السياسي وبالتالي استثنت المواطنين من المشاركة في هذه الصياغة، علماً بأن قرارات الحرب والتحضير لها أو الامتناع عنها هي من اختصاصات الكونغرس.

6. تتجاهل النظرية القواعد ذات الصلة بالقانون الدولي.

يرى الكاتب أن النظرية مخالفة للقانون الدولي في مجالين على الأقل:

أ. قانون الحرب

هناك مبادئ للحرب تحترمها الأمم. فالقانون الدولي العرفي يحدد 3 مبادئ ترتكز عليها القواعد الأخرى للحرب وهي: الضرورة والإنسانية والفروسية. فمبدأ الضرورة يجيز للدول تكوين أي قوة ضرورية لتحقيق النصر بأسرع وقت ممكن وبأقل التكاليف. أما مبدأ الإنسانية فيمنع التمادي في

استخدام القوة أكثر مما هو مطلوب لتحقيق النصر. أما الفروسية فتعني الامتناع عن الأعمال اللاأخلاقية ضد العدو كسياسات الأرض المحروقة أو التسبب في تدمير دائم لإقليم معين.

أما نظرية الردع خاصة ضمن مبدأ التدمير المتبادل الشامل (MAD) فإنها تخالف كل ذلك.

ب. ميثاق الأمم المتحدة

لقد وجد الكاتب أن النظرية تخالف الفصلين الثاني والحادي والخمسون من الميثاق في أربعة مواقع على الأقل:

أ) الانتقام القسري وأي تهديد آخر باستخدام القوة ممنوع إلا في حالة الدفاع عن النفس.

ب) استخدام القوة دفاعاً عن النفس يجب أن يكون متناسباً مع الاعتداء وبالتالي يجب أن يكون التهديد باستخدام السلاح النووي فقط للرد على هجوم نووي وليس التراجع عن سياسة ما.

ج) يدعو ميثاق الأمم المتحدة الأعضاء إلى حل النزاعات بالطرق السلمية، بينما النظرية تدعو إلى التصعيد وحل النزاع بطرق عسكرية.

بالإضافة إلى هذا النقد، هناك انتقادات اخرى متعددة. فكريغر (Kreiger) يعدد "عشرة عيوب خطيرة في النظرية" (Kreiger, 2011: 1-3) بينما وجد أفيري (Avery) عيوباً في المفهوم نفسه. (Avery, 2012: 89-90) أما وورد ولسون (Wilson) فسعى إلى إفراغ المفهوم من معناه وتحويله إلى خيال. (Wilson, 2008)

في كل الأحوال، كانت الانتقادات الموجهة للنظرية كثيرة ومتنوعة. إلا انها من جهة لم تقدم البديل ومن جهة أخرى لم تستطع القضاء على النظرية. وهذا ما جعل الكثير من دعاة النظرية يتمسكون بها ويعتقدون بأنها الخيار الأفضل في ظل الخطر النووي. ففي كتابه الشهير المستقبل النووي، كتب مايكل ماندلباوم أن "المستقبل النووي هو كما كان في الماضي لأن البديل هو إما نزع السلاح أو الحرب وكلاهما وهذا صعب جداً تحقيقه، أو البديل الفظيع جداً وهو المغامرة بحدوثه." (Mandelbaum, 1982: 58-79) ولكن أيضاً لم يتخل المنتقدون عن موقفهم وهذا أدى لظهور نوعين مختلفين من الدراسات يعكسان وجهتي نظر متعارضتين. فاتجه منتقدو النظرية في دراساتهم نحو الانتشار النووي: أسبابه وطبيعته ومخاطره. أما مؤيدو النظرية فاتجهوا إلى الدفاع عن النظرية وتطوير مفهوم الردع ونظرية اللعبة بحيث تستوعب أنواعاً جديدة من اللاعبين.

المبحث الثاني

التوجهات البديلة

هنالك على الأقل ثلاث اتجاهات في الدراسات التي يسعى القائمون عليها لبناء توجهات نظرية تحل مكان نظرية الردع والتي يرون أنها أصبحت قديمة ولا تقدم تفسيرا علميا لدور السلاح النووي في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. هذه الاتجاهات هي: دراسات الانتشار النووي وأبحاث التخوف من وصول السلاح النووي إلى تنظيمات إرهابية ودراسات نزع السلاح النووي. أما الأولى فتقوم على أساس أن السبب الأمني لحيازة السلاح النووي، كما تصر نظرية الردع لا يفسر الواقع، وأن هنالك أسباباً أخرى تجعل الدول تتجه لحيازة السلاح النووي أو التخلص منه. والثانية ترى خطورة شديدة لا ينفع فيها الردع إطلاقاً فالمنظمات الإرهابية تعمل على أساس أن لا شيء ستخسره كنتيجة لاستخدام ذلك السلاح. وأخيراً دراسات نزع السلاح النووي عبارة عن توجهات عالمية للتخلص من السلاح النووي كلياً.

أولا: دراسات الانتشار النووي

اتخذت دراسات الانتشار النووي شكلين: الشكل الأول هو الإجابة عن السؤال لماذا تتجه الدول لحيازة السلاح النووي. والسؤال الثاني يتركز حول طبيعة المخاطر الناجمة عن الانتشار النووي.

في الشكل الأول، يبين سكوت ساغان مثلاً أنه بعكس الفكرة السائدة بأن حيازة السلاح النووي هي دائماً لأسباب أمنية، فيرى أن هناك ثلاثة أسباب على الأقل تدعو الدول للحصول على السلاح النووي: النموذج الأمني، نموذج السياسة الداخلية والمصالح الضيقة والنموذج المعياري الوطني. **(Sagan, 1996: 54-86)**

1. النموذج الأمني

في النموذج الأمني، يبين الكاتب أن أحد أسباب انتشار السلاح النووي هو الشعور بالأمان لردع عدو يملك ذلك السلاح أو لردع قوة عسكرية ضخمة غير نووية، ولكن أكبر من مقدرة الدولة التقليدية أو كوسيلة ضغط لتغيير الوضع الأمني القائم. من أسباب الانتشار أيضاً أن تقوم دولة بالحصول على السلاح النووي لمجابهة دولة نووية أخرى، سيؤدي ذلك إلى الشعور بعدم الأمان من

قبل دولة ثالثة في الإقليم فتبدأ محاولات الحصول على ذلك السلاح. فبالتالي تصبح عملية الانتشار عبارة عن سلسلة لا تنتهي من الفعل ورد الفعل. (Sagan, 1996, 58-59)

ولكن بالمقابل، فمن الممكن أن يؤدي النموذج الأمني إلى التخفيض من الانتشار إذا زال الخطر المسبب لحيازة ذلك السلاح. وفي هذا المجال، يستخدم ساغان في بحثه نموذج جنوب أفريقيا التي طورت السلاح النووي في أوائل السبعينيات عندما تزايد الخطر السوفييتي مع تواجد قوات كوبية وأسلحة سوفييتية في أنغولا المجاورة. وكانت فكرة النظام القائم في جنوب أفريقيا آنذاك، أن السلاح النووي الذي يمتلكه لا يمكن أن يردع السوفييت، ولكن عند التهديد باستخدامه ستعمل الولايات المتحدة على التدخل وبالتالي ستتم حماية النظام القائم الذي كان منبوذاً في تلك الفترة بسبب سياساته العنصرية ولم يجد أي حلفاء يعتمد عليهم في بقائه. بعد انسحاب الجيش الكوبي وتراجع السوفييت في نهاية السبعينيات تم إيقاف البرنامج وحفظ الأسلحة النووية بشكل غير قابل للاستخدام فوراً إلى نهاية الثمانينيات. في العام 1991، وبعد سقوط التحاد السوفييتي قامت جنوب أفريقيا بتفكيك برنامجها النووي وذلك لانعدام الخطر المسبب لامتلاك ذلك السلاح. هناك أمثلة أخرى كالبرازيل والأرجنتين توقفا عن برامجهما النووية في عام 1990 عندما تأكد لهما أن الحرب بينهما لم ولن تحصل. دول الاتحاد السوفييتي السابق أيضاً تخلت عن برامجها النووية للاعتقاد الذي ساد بأن روسيا لا تشكل خطراً عليهم.

ويرى دعاة الحد من انتشار الأسلحة النووية أن بالإمكان اتباع سياسات دولية من قبل الولايات المتحدة والدول النووية الأخرى والأمم المتحدة تحد من مخاوف الدول غير النووية وتخفف من رغبتهم بالحصول على ذلك السلاح. من هذه السياسات: (Dunn, 2016)

أ. الإبقاء على التزام الولايات المتحدة النووي بردع أي هجوم على الحلفاء الأساسيين ومن الممكن توسعة ذلك الالتزام ليشمل حلفاء آخرين.

ب. إجراءات بناء الثقة كإعلان واضح من الدول النووية بأنها لن تهاجم بالسلاح النووي دولاً غير نووية. وهذا الإجراء يعتبر مفيداً في المدى القصير، ولكن على المدى البعيد يصبح غير ذي أهمية لعدم ثقة الدول ببعضها البعض لفترة طويلة.

ج. العمل مع الأمم المتحدة واتفاقية منع الانتشار النووي لتحقيق هدف التخلص من الأسلحة النووية على المدى البعيد، كأدوات للسياسة الخارجية دون التخلص منها أو تفكيكها مادياً.

يتضح من هذا النموذج أن الدول قد تتجه لتطوير منظومة أسلحة نووية في حالة الخوف من عدو محتمل يمتلك ذلك السلاح أو يملك القوة الكافية ليشكل تهديداً وجودياً للدولة. ولكن أيضاً تتجه الدول، إذا شعرت بدرجة من الأمن الى الابتعاد، ولو على المدى القصير عن تطوير هكذا سلاح.

2. نموذج السياسة الداخلية والمصالح الضيقة

النموذج الثاني للانتشار النووي حسب نماذج ساغان هو السياسات الداخلية حيث التركيز هنا على الفاعلين في المستوى الداخلي والذين يشجعون أو يعيقون القادة السياسيين من محاولة الحصول على السلاح النووي. هناك ثلاث جهات فاعلة داخل الدولة تؤثر بشكل مباشر على قرار التوسع أو التخفيض في الإنتاج النووي: مؤسسة الطاقة النووية للدولة (التي تضم المسؤولين في المعامل التي تديرها الدولة وكذلك المدنيون في مرافق المفاعلات النووية) الوحدات الاحترافية داخل الجيش والمهتمة بالدفع بالموضوع النووي: والسياسيين من الولايات التي يهتم الناخبين فيها بالموضوع النووي سلباً أو إيجاباً. (Sagan, 1996: 74) لعل التطبيق على حالة الهند في حصولها على السلاح النووي قد يسهم في فهم هذا النموذج وتفسيره لأسباب محاولة دولة ما الحصول على هذا السلاح أو رفضه.

هذا النموذج يبين ثلاث جهات داخلية فاعلية في مجال المساهمة في تشجيع أو إعاقة عملية التصنيع وحيازة السلاح النووي:

1. مؤسسة الطاقة الذرية الرسمية وتضم المسؤولين الرسميين العاملين في مختبرات الدولة والمدنيين العاملين في المواقع المختلفة للمفاعلات الذرية.
2. كبار القادة من العسكريين في كل من سلاح الجو والبحرية ممن هم راغبون في زيادة التسلح.
3. السياسيون في الولايات التي تؤيد فيها الأحزاب السياسية الرئيسة أو الأغلبية الشعبية زيادة التسلح. (Perkovich, 1974: 15)
4. مع أنه لا توجد نظرية واضحة وشاملة حول السياسة الداخلية وانتشار السلاح النووي تبين الظروف التي تتظافر بها العوامل الداخلية بحيث تصبح محدد رئيس للانتشار النووي، إلا أن اتحاد العناصر الفاعلة الثلاث يشكل مؤثر واضح على اتجاه التوسع في الصناعة والتكنولوجيا النووية. فالبيروقراطية تصنع الظروف المواتية للتوسع في التكنولوجيا النووية ولتوفير الموارد

اللازمة لها من خلال تضخيم الأخطار الخارجية ومن خلال دعم وتأييد السياسيين الداعمين لوجهة نظرهم وأيضاً من خلال الترويج الفاعل لزيادة مصاريف الدفاع. ولتوضيح وجهة النظر هذه، يستخدم الكاتب مثال الهند وكيفية حصولها على السلاح النووي. (Solingen, 1994: 126-129)

يبين الكاتب أن خلافات شديدة بين صانعي القرار حول ضرورة أو عدم ضرورة حصول الهند على السلاح النووي كرد فعل على تجربة الصين النووية في العام 1964 حيث كان رئيس الوزراء ضد الفكرة كلياً وكان مسؤول وكالة الطاقة الذرية بالإضافة إلى نواب حزب المؤتمر يدفعون باتجاه التسلح النووي، ولم يستطع المؤيدون للسلاح النووي أو ما سمي "بالتفجير النووي السلمي" (PNE) من الحصول على موافقة حكومية حتى العام 1971 عندما وصلت أنديرا غاندي إلى الحكم كزعيمة لحزب المؤتمر ولم ترى القنبلة النووية الهندية النور حتى العام 1974 علماً بأن التكنولوجيا النووية الهندية في ذلك الوقت كانت متقدمة جداً.

عند موافقة حكومة غاندي على قرار إجراء التجربة النووية ومن ثم الحصول على السلاح النووي كان من الواضح أن هناك قضايا داخلية أثرت بطريقة أو بأخرى على القرار، ويمكن ملاحظة ان القرار كان سرياً للغاية حتى أن وزيري الدفاع والخارجية والقادة العسكريون لم يكونوا بالصورة إلا في فترة متأخرة فبيل إجراء التجربة، وانحصر القرار بيد حلقة ضيقة من المستشارين والعلماء من المؤسسة النووية، ثانياً، لقد تم اتخاذ القرار بسرعة شديدة دون التحضير لبرنامج تسليح نووي أو تطوير برنامج اختبار للسلاح الجديد، أخيراً في تلك الفترة كانت حكومة غاندي تعاني من انعدام الدعم الشعبي وازدياد أحداث الشغب في الكثير من الولايات نتيجة لفترة طويلة من التراجع الاقتصادي في عام 1972 ومطلع عام 1974، كل ذلك يشير إلى أن للأوضاع الداخلية دور في صناعة القرار النووي ولكن لا يمكن إثبات إن كان ذلك الدور محدداً للقرار.

يعترف الأكاديميون الذين يدرسون أسباب الانتشار بأن هناك ضعف نظري في دور السياسة الداخلية في نظرية العلاقات الدولية بشكل عام ونظرية الردع النووي بشكل خاص، ففي مقالة مراجعة مطولة لبعض من الكتابات الواسعة للدور الداخلي في العلاقات الدولية، يجد كاتب المقال أن كل الكتابات في هذا المجال تشير إلى نقص نظري في تحديد حجم وشكل دور المستوى الداخلي في صناعة قرارات مصيرية مثل قرارات الردع النووي. (Sagan, 1996: 74) فبالتالي من الممكن لدعاة عدم

الانتشار الإشارة إلى الدور الداخلي فمما لا شك فيه أن السياسات لا تنجم من الفراغ فهي دائماً محصلة رؤى وخيارات وصراعات داخلية متعددة الأوجه والأشكال وتختلف طبيعتها باختلاف النظام السياسي، ولكن إلى ان تبرز نظرية محددة للدور الداخلي على العلاقات الدولية، تبقى الإشارة إلى هذا الدور ضعيفة خاصة إذا ما قورنت بردود الواقعيين (سيتم تفصيل ذلك في الجزء التالي من هذه الدراسة) حول هذا الدور.

ثانياً: النموذج الوطني

يبين هذا النموذج أن محددات سلوك الدول يتحدد من خلال المعتقدات المشتركة والقيم الراسخة لديهم حول ماهية التعدي المشروع والسليم في مجال العلاقات الدولية. (Scheinman, 2016)، بالتالي تصبح عملية حيازة الأسلحة النووية أحد الرموز الذي يظهر هيبة الدولة ومكانتها عالمياً وتعطي شعوراً لدى صانعي القرار بأن الدولة ذات منعة وقوة وبالتالي لها احترامها على المستوى الدولي، كذلك الأمر عندما تتخلى الدول عن طموحاتها النووية نشعر برمزية احترامها كدولة محبة للسلام، فمثلاً في ستينات القرن العشرين قامت فرنسا بإجراء تجربتها النووية فقط لأنها هي التي ترغب بفرض احترامها كقوة عظمى. (Potter, 1995) بالمقابل قامت أوكرانيا في التسعينيات بالتخلي عن سلاحها النووي، خاصة بعد حادثة تشرنوبل التي وقعت في العام 1986 لتظهر كدولة مسؤولة تهتم بقضايا مخاطر الأسلحة النووية، مع أن الكثيرين يعتقدون أن تلك الأسلحة كانت ستحميها روسيا في حربها الأخيرة. (Hajra, 2017)

كذلك على المستوى الدولي تبرز مجموعة من المعتقدات المشتركة، فمثلا هناك شعور سلبي جدا ضد استخدام الأسلحة الكيميائية أو تطويرها أو تصنيعها، ولكن بالمقابل لا زالت القيم الدولية تنظر إلى أن الأسلحة النووية ودورها الرادع باحترام وتسعى الدول لأن تصبح نووية بشكل عام، ومع أن لدى وكالة الطاقة الذرية والأمم المتحدة والمنظمات الغير حكومية المناهضة للسلاح النووية أنشطة متعددة ضد هذا السلاح إلا أن عدد قليل من الدول النووية قد توقفت لأسباب مختلفة وهي (سوريا والعراق وليبيا وجنوب أفريقيا والأرجنتين والبرازيل)، بالإضافة إلى عدد من دول الاتحاد السوفيتي السابق التي تخلت عن ترسانتها النووية وانضمت إلى معاهدة عدم الانتشار (روسيا البيضاء، كازاخستان وأوكرانيا) (Arms Control Association, 2018) كل ذلك يعني أن الدول التي باستطاعتها الحصول على السلاح النووي تزداد بشكل كبير جداً كما أن السرية الشديدة في هذا المجال تجعل

إمكانية الرقابة الدولية على انتاج السلاح النووي عملية شبه مستحيلة. وكما تم بيانه سابقاً في هذه الورقة فإن الدول تتخلى عن السلاح النووي فقط إذا أرادت ذلك وهذا يجعل إمكانيات النظرية من الناحية العملية أو العلمية قليلة.

بالإضافة لتلك الأسباب، هناك سبب آخر للانتشار النووي وهو الاستقرار الإقليمي. فيرى مؤيدو نظرية الردع، أن حصول الدول على السلاح النووي سيزيد من الاستقرار ويقلل من إمكانات المجابهة العسكرية، ففي مقالته الشهيرة في مجلة الشئون الخارجية، أكد كينت والتز بأن حصول إيران على القنبلة الذرية " سيؤدي إلى أفضل النتائج حيث سيؤدي ذلك إلى استعادة الاستقرار في الشرق الأوسط" (Waltz, 2012: 2-5)

لقد بني هذا الاستنتاج على مقارنته مجال الشرق الأوسط بالهند والباكستان، فعندما حصلت الباكستان على القنبلة الذرية، يرى الكاتب، أن الدولتين سعتا وبشكل متواصل إلى احتواء أي توتر في العلاقات ومنعه من الوصول إلى حالة الحرب، لذلك يرى الكاتب أن تفرد إسرائيل بالسلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط سيؤدي بشكل متواصل إلى حالات استقرار وعدم استقرار وتوتر دائم. ومن جهة أخرى، يرى والتز أن الدول بشكل عام تميل إلى الحكمة والإرشاد في مجال الأسلحة النووية مهما كانت توجهاتها السياسية ومهما بلغت من تهور في مجال الحرب التقليدية حيث إنها تعلم أن "السلاح النووي قد يؤدي إلى محو الدولة والنظام السياسي معاً". (Waltz, 1981: 1)

ولكن بالمقابل هناك العديد ممن يخالفه الرأي، فبالنسبة لامتلاك إيران وكوريا الشمالية للأسلحة النووية ترى تيريسا ويلبش أن ذلك سيؤدي حتماً إلى جعل عدد من حلفاء الولايات المتحدة تحت رحمة قادة متهورين ومتحمسون ويمتلكون قدراً هائلاً من سلطة اتخاذ القرار ويترتب على ذلك ما يلي: (Delpech, 2012: 111)

1. الفكرة الواقعية القائمة على التحليل المعمق للأرباح والخسائر والتي تؤدي إلى خطة واضحة المعالم يستطيع الأخرون قراءتها والعمل على أساسها، غير واردة في هذه الدول، فليس هناك أي حدود تشريعية أو قانونية على صناعة القرار وبالتالي الفكرة الواقعية لا تعد موضوعية وإنما كما يراها صانع القرار.
2. في هذه الدول تكون الحدود الواجب عدم تجاوزها من قبل خصم ما غير واضحة المعالم فهذه الدول لا تحدد خطوط حمر إذا تم تجاوزها قد تلجأ إلى كل من القوة الموجودة لديها.

القادة فيها متوترون دائماً وكل عمل عدائي قد يشكل أو لا يشكل تجاوزاً لخط أحمر، فبالتالي قيام خصم رشيد باتباع الحذر والحرص تجاه هذه الدول قد يفسر بأنه ضعف.

3. بالنسبة للدول النووية الصغيرة فإن النظام العالمي غير عادل وتسعى الدول لتغييره بطريقة أو بأخرى، وهذا يشكل تحدِ لنظرية الردع التي تسعى إلى الحفاظ على الوضع القائم من خلال توازن حقيقي للقوة بينما تلك الدول لا ترى ضعفها النسبي مشكلة، بل تراه مصدر قوة.
4. حصول هذه الدول على السلاح النووي سيضع ضغوط هائلة على الدول الحليفة للولايات المتحدة مما يتطلب من هذه الأخيرة أن تعتمد سياسة "الردع الممتد" ولكن هذه السياسة تتضمن أيضاً السماح للحلفاء بتطوير دفاعاتهم مما قد يدخل الأقاليم الساخنة في العالم في سباق تسلح متواصل، فمثلاً أعلنت المملكة العربية السعودية أنها لن تقف مكتوفة الأيدي في حال حصلت إيران على السلاح النووي، ولكن ستسعى للحصول عليه. (الشرق الأوسط:12018)
5. المؤثرات العديدة على صانع قرار "الرادع" يجعل إمكانية صنع قرار تجاه دولة نووية جديدة عملية صعبة جداً فأثناء الحرب الباردة كانت الدول النووية جزء من بنية ثنائية القطبية وكان هنالك ارتياح بأن الدولة النووية كالهند والباكستان وجنوب أفريقيا وغيرها كانت تعمل ضمن قواعد النظام العالمي. أما الآن فأصبحت الدول النووية مستقلة في رأيها وتعلم أن دولة مثل الولايات المتحدة لها مصالح أكبر من مجرد منعها من الحصول على السلاح النووي، فمثلاً كانت الولايات المتحدة قد أعلنت أكثر من عشر مرات في الفترة ما بين سبتمبر 2009 ومارس 2010 بنفاذ صبرها من سياسات إيران النووية وأنها مصممة على منع إيران من الحصول على السلاح النووي. (Biden, 2010: WK3) وفي النهاية وقعت الولايات المتحدة اتفاقاً مع إيران كان سيسمح على المدى البعيد لإيران بامتلاك هذا السلاح، وهنا يبدو أن سياسة الولايات المتحدة في تلك الفترة كانت تقوم على تخفيض حدة التوتر في الخليج العربي ومحاولة التهدئة في البداية تمهيداً للانسحاب.

كذلك الأمر بالنسبة لكوريا الشمالية فكل التجارب النووية التي قامت بها تلك الدولة خلال العقد الماضي كانت تسمى " استفزازات عسكرية " وليست أعمال عدائية تستوجب الرد، والسبب هنا أن الولايات المتحدة لم ترد أن تخلق حالة من التوتر مع كل من الصين وروسيا.

6. في الماضي كانت القوى العظمى تعمل معاً لحصار صراع محلي أو إقليمي ومنعه من التحول إلى حرب عالمية، فقواعد الردع كانت واضحة وإمكانات الأطراف واراداتها كانت معروفة، في الوقت الحالي أصبحت قوى متعددة تتحكم بكيفية توسيع أو محاصرة أي صراع محلي أو إقليمي، فالقوى النووية الصغيرة أصبح لديها تصور بأن قدرة الردع لدى خصومها أصبحت أضعف وبالتالي تشعر أنها تستطيع بقدرات محدودة أن تؤثر بشكل كبير جداً على النظام العالمي بشكل عام.
7. احتمال قيام إحدى هذه الدول بتسليم سلاح نووي لمنظمة إرهابية مما قد يضع الجميع في خطر، مثلاً احتمال قيام إيران بتسليم حزب الله (ضمن عملية تسليحه الصاروخية) بسلاح نووي أو حتى كيميائي أو بيولوجي سيشكل أزمة عالمية صعبة الحل.

مما سبق يتبين أن حصول دول عديدة على السلاح النووي يضعف إلى حد كبير قدرة القوى العظمى على فرض ردع نووي بنفس قواعد الردع القائمة بين القوى العظمى نفسها وهذا يتطلب إعادة النظر في سياسات الردع بشكل عام ويتطلب تفكيراً مختلفاً. بالإضافة لذلك تزداد المشكلة تعقيداً إذا أضيفت مشكلة حصول منظمة إرهابية على سلاح نووي.

ثالثاً: السلاح النووي بيد منظمات إرهابية

في العام 2010 بينت وزارة الدفاع الأمريكية مخاوفها الحقيقية من سيناريو حصول منظمة إرهابية على سلاح نووي، ففي مراجعتها السنوية للوضع النووي العالمي أوضحت الوزارة وجوب "منع جماعات إرهابية من الحصول على قنابل ذرية أو المواد اللازمة لتصنيعها.. كأولوية قصوى". **(Delpech, 2012: 95)**

للآن لم تحصل أي جماعة إرهابية على سلاح نووي ولا يبدو أن ذلك سيحصل في المستقبل المنظور حتى أن البعض يرى أن فكرة الإرهاب النووي هي مصطنعة ومبالغ فيها ففي تحليله لمدى خطورة الإرهاب النووي، يقدم براين جنكنز، أحد المتخصصين في الانتشار النووي تحليلاً يقلل فيه من أهمية أو خطورة الإرهاب النووي:

> "في محاولتنا لتقييم الإرهاب النووي... نحن نتعامل مع حدث ذي عواقب سيئة جداً، لذلك، لا يمكن تجاهلها هناك بعض الدلائل على اهتمام العديد من الجماعات الإرهابية، ولكن هذه الحالات قابلة للجدل وبالإضافة لذلك، هل

مجرد اعلان جماعة ما عن اهتمامها يشير إلى جهد حقيقي بالحصول عليها؟ لدينا عدد من الأمثلة عن جماعات إرهابية تتفاخر بقدراتها النووية – ولكن هذا لا يتعدى كونه دعاية، أيضاً هناك تقارير عن سرقات منخفضة المستوى بكميات صغيرة من المواد النووية وعدة عمليات احتيال، ولكن هناك القليل من الأدلة على أن هذه العمليات مترابطة أو أنها تعكس مساراً نحو الإرهاب النووي"

(Jenkins, 2016: 4)

في النهاية بيّن جنكنز أن فكرة الإرهاب النووي لا تعد كونها جدلية أخذت صدى واسعاً بعد أحداث سبتمبر 2001 حيث استنتج البعض أن الإرهاب في تطور مستمر وسيصل في النهاية إلى السلاح النووي، ولكن برأي جنكنز لم يقدم هؤلاء أي دليل واضح على ذلك.

من جهة أخرى يرى آخرون أن خطر الإرهاب النووي حقيقي ومخيف ومع أن هؤلاء لا يخالفون رأي جنكنز السابق بعدم وجود أدلة حقيقية على وجود خطر إرهاب نووي، إلا أنهم يسارعون بمقولة أن شدة الخطر إن حصل هجوم إرهابي نووي يجعل التحوط من هذا الخطر هام جدا ويتطلب وجود أولويات في سياسات مكافحة هذا الخطر قبل حدوثه. فمثلا جون لاودر، مدير وحدة مكافحة الانتشار النووي في الاستخبارات الأمريكية في فترة التسعينيات من القرن الماضي يحذر من ثلاث مخاطر في هذا المجال: **(Lauder, 2016: 11-12)**

1. **الاعتقاد بأن الوقت يعمل لصالحنا**

يقول لاودر أن عدم حدوث الأسوأ خلال السنين الماضية لا يعني أنه لن يحصل ففي كل عام هناك دراسة تبين وجود هذا الخطر وعدم حصوله لا يعني أن الخطر في تراجع وإنما يعني انه لم يحصل وقد يحصل في أي وقت.

2. **أن فرص الدول والفاعلين الدوليين من غير الدول في الحصول على أسلحة دمار شامل في تزايد**

إن التكنولوجيا والمعرفة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى المواد الأولية للأسلحة الذرية أصبحت وبازدياد في متناول الكثيرين، ولكي تحصل جماعة إرهابية ما على السلاح النووي يجب أن "تتقاطع أربعة أنواع من الأفراد أو الجماعات، المجموعة الأولى هي من الإرهابيين المتطرفين الذين يرغبون بحصول أحداث سيئة، ثم هناك مجموعة الأذكياء تقريباً والذين يعرفون كيفية تركيب

واستعمال السلاح بنجاح، ثالثاً، الأشخاص الذين لديهم أمكانية الوصول إلى السلاح أو المواد المتفجرة، وأخيراً الوسطاء والشبكات التي تجمع كل هذه الجماعات معاً وهناك دلائل على وجود هذه الجماعات و تتقاطع من وقت لآخر".

3. هناك انخفاض في درجة الاهتمام وفي أعداد برامج خفض المخاطر والتي كانت رائجة في فترة التسعينيات.

وفي السنوات الأخيرة لم يعد هناك اهتمام كبير في صنع البرامج التي تؤدي إلى الوقاية من حصول الجماعات الإرهابية على السلاح النووي وأن التركيز أصبح يدور فقط حول مراقبة عمليات التهريب، يرى الكاتب هنا أن هناك إمكانيات أكبر في تحديد شبكات التهريب واختراقها والحصول على معلومات أكثر عنها مع التركيز على كل أنواع أسلحة الدمار الشامل: البيولوجي والكيميائي بالإضافة إلى النووي.

بنفس طريقة التكهن هذه، حيث لا يوجد دلائل وإنما مخاوف قدم مركز بلفر في جامعة هارفارد ورقة حقائق حول الإرهاب النووي بين فيها الجماعات التي سعت سابقاً في الحصول على السلاح النووي والإمكانات والمخاوف وطرق منع هذه الجماعات من الوصول إلى السلاح النووي وتهديد العالم به. **(Allison, 2010: 3)**

وكذلك حذرت مجموعة (NTI) " مبادرة الخطر النووي " في تقريرها لعام 2018 أن

> "عوامل بيئة المخاطرة بما فيها حالات عدم الاستقرار السياسي والحكم الفاشل وانتشار الفساد مع وجود جماعات مهتمة بالحصول على المواد النووية بطريقة غير مشروعة أو في ارتكاب أعمال إرهاب نووي في 54 دولة وقد حدث هذا التدهور في الوقت الذي تسعى فيه منظمات إرهابية جيدة التنظيم والتمويل والقادرة على نحو متزايد في البحث عن المواد اللازمة لصنع أسلحة الدمار الشامل بالإضافة لذلك فإن الخطر السيبرياني على المنشئات النووية في تطور وتوسع متسارع" **(NTI, 2018:9)**

ويضاف إلى ذلك بروز جماعات اليمين المتطرف في الغرب فأكثر الجماعات الإرهابية عنفاً وبين بعض أعضائها توجهاً وسعياً للحصول على " القنبلة الذرية". ففي عام 2008 ألقى القبض على أمريكي كان يحضر لصناعة تلك القنبلة ويفجرها في حفل تنصيب الرئيس باراك أوباما، وفي فترات

لاحقة خلال العقد الماضي كان هناك عمليات تم اجهاضها من قبل الأف بي أي أو الشرطة المحلية، ولكن هناك استنتاج لدى السلطات الفيدرالية في الولايات المتحدة بأن جماعات اليمين المتطرف تعمل مع بعضها البعض عالمياً على شكل شبكة مترابطة مما يعني أن هناك مخاوف من إمكانية نجاحها في مسعاها في الحصول على المواد اللازمة لتركيب وتصنيع القنبلة القذرة أو تصبيع أي جهاز متفجر ومشع. (CATHCART and Epstein, 2019: 5)

إن موضوع الإرهاب النووي وعلاقته بالردع شائك إلى أبعد حد فمع أن احتمالات حصول جماعة إرهابية على السلاح النووي ضعيفة جداً وتبدو موجودة فقط في قصص الخيال العلمي، إلا أنها ليست مستبعدة كلياً، وإذا حصلت فإن قواعد الردع ستكون مختلفة كلياً عن قواعد الردع الكلاسيكي الذي اعتادت عليه البشرية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث كان الهدف دفاعي فقط، أما في حالة الجماعات الإرهابية فإن الهدف تدميري.

رابعاً: فوضى العلاقات الدولية التي تجعل إمكانية تصدير السلاح النووي كسلعة تجارية احتمالاً وارداً بالإضافة إلى ظهور أسلحة دمار شامل سهلة التصنيع والتصدير.

لقد تغير العالم في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بأكثر من طريقة مما يجعل المخاوف من ازدياد التوتر والحروب والصراعات بالإضافة إلى إمكانات الوصول إلى أسلحة دمار شامل من قبل جماعات أو دول تكترث أقل بحياة الناس من وصولها إلى تحقيق أهدافها ومطامعها، لقد تغير العالم في هذه الفترة بعدة طرق من المكن تحديد ثلاثة منها على الأقل. أولاً: التغيرات العالمية في السياسة الدولية بعد الحرب الباردة. ثانياً: تراجع دور الولايات المتحدة بشكل خاص والقوى العظمى بشكل عام في إدارة الشؤون الدولية وثالثا فوضى العلاقات الدولية.

أولاً: التغيرات العالمية في السياسة الدولية بعد الحرب الباردة

لقد أصبح العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة أكثر تعقيدا ويحتوي على العديد من الدول والجماعات المتناقضة التي لا تتورع عن شن حروب لا تنتهي. أما بالنسبة لتعقيد وتناقضات العالم فهناك العديد من الشواهد. ففي سوريا مثلاً هنالك حرب أهلية طاحنة قامت عام 2010 ولا تزال تحصد العديد من أرواح البشر، وإيران في سعي لا ينتهي من كسب النفوذ والتوسع، ومنظمات إرهابية مثل داعش والقاعدة واليمين المتطرف لا تبدو أنها في طريقها إلى الزوال. ففي العالم الثالث، يرى أحد المراقبين أن "بعض الدول ذات الإمكانات الضئيلة تعاني من حالات من التمرد وحروب العصابات

وأشكال مختلفة من العنف. مع أن الحركات الدينية والجماعات القومية وغير القومية ليست جديدة، ولكنها أصبحت عالمية تجتاح دولاً في آسيا وأفريقيا، منها من يزرع الكراهية ومنها من يقتل ويهجر مجتمعات بأكملها، في نفس الوقت فإن المكونات الفاسدة وأمراء الحرب يفقرون شعوبهم والجهات الخارجية تتلاعب بهم بتجارة السلاح والحيل القذرة مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي أو تدميره تاركين آثاراً من الحياة الطاحنة لهذه الشعوب" (Polk, 2015:). فبالتالي مستويات العنف السياسي بازدياد وإمكانية العالم في التعامل مع هذه المستويات في تناقص مستمر.

ثانياً: تراجع دور الولايات المتحدة بشكل خاص والقوى العظمى بشكل عام في إدارة الشؤون الدولية.

لقد استطاعت الدول الكبرى أثناء الحرب الباردة إدارة الصراعات ومنعها من التوسع والامتداد فكانت القوى العظمى تعي أنها لا تسعى إلى المجابهة فبالتالي عند نقطة ما كانت تتدخل وتوقف الصراع أو على الأقل فكانت تخفض حدة العنف بين الأطراف المتصارعة والتي كانت إما حليف لهذه القوى أو تلك، في القرن الحادي والعشرين هذا الأمر تغير فلم تعد الدول مستقلة عن القوى العظمى فقط وإنما أصبحت القوى العظمى غير راغبة أو غير قادرة على إدارة العالم.

فالولايات المتحدة منذ عام 2013 أعلنت على لسان رئيسها آنذاك أن الولايات المتحدة يجب أن "لا تكون شرطي العالم " وقد أيده بذلك أحد كبار أعضاء الحزب الجمهوري (راند بول) بأن دور الولايات المتحدة يجب أن يكون الحفاظ على السلم العالمي وليس إدارته. (Stephens, 2014: 84) وفي الفترة التي تلت أوباما، أي في عهد الرئيس دونالد ترامب، فكرة الانعزال والخروج من الصراعات العالمية أصبحت أكثر تجذراً، بل إن الإدارة الأمريكية أصبحت أقل اكتراثاً إلى حد كبير بخصوص ما يجري على الأرض في كافة أقاليم العالم، إلا إذا كان هناك تأثير مباشر على مصلحة أميركية معينة. (Tisdall, 2019:) وفي نفس الوقت بدأت الدول الأوربية تنتهج سياسات انعزالية تقوم على مقاومة الهجرة وبرز قادة شعبيون تقوم سياساتهم وبرامجهم على عزل الدول الأوربية عن العالم الثالث ومآسيه ومشاكله.

في نهاية القرن الماضي وعندما سقط الاتحاد السوفييتي، تحركت كل من الولايات المتحدة وروسيا لمساعدة الدول المستقلة حديثاً في التخلص من ترساناتها النووية التي بقيت فيها بعد استقلالها. فدول مثل كازاخستان وأوكرانيا استفادت من ذلك الجهد وتخلصت من كافة الأسلحة الذرية التي كانت متواجدة لديها بالإضافة إلى مساعدتها في إغلاق مراكز التخزين والتجارب والتصنيع. أما الآن ففي

العقد الثاني من القرن الحالي يبدو اهتمام هذه القوى أقل مما كان عليه، فهذه إيران تسعى للحصول على السلاح النووي والاتفاق الذي وقعته الدول العظمى معاً بالإضافة إلى ألمانيا معها (JCPA) فشل وبين عدم جدية كل الدول الموقعة عليه.

وكذلك الأمر بالنسبة لكوريا الشمالية فهي تقوم وبشكل متواصل بتجارب صواريخها التي يمكن تحميلها برؤوس نووية دون رادع أو إجراء دولي، أما بالنسبة للمنظمات الإرهابية فأصبح بالإمكان خاصة بالنسبة لليمين المتطرف، الحصول على ذلك السلاح لو سعت إليه بجدية.

ثالثاً: فوضى العلاقات الدولية

في بداية تسعينيات القرن الماضي سقط الاتحاد السوفياتي وسقطت معه عملية إدارة وتخزين الآلاف من الرؤوس والقنابل النووية، هذا بالإضافة إلى العديد من علماء الذرة الذين أصبحوا بلا عمل ويمكن استعمال خدماتهم في كافة بقاع الأرض، كل ذلك حصل بسرعة مما دعا أحد قادة الجيش الروسي للإعلان بوضوح أن المافيا قد سرقت أجزاء من قنابل وأسلحة من الاتحاد السوفييتي المنهار، وهذا الإعلان تم تأكيده من الرئيس الأسبق للوكالة الدولية للطاقة الذرية. (Power, 1997) مع أن المخاوف من وصول هذه الأسلحة إلى أياد إرهابية لم يحصل، إلا أن بعض الدول كإيران وكوريا الشمالية استفادتا إلى حد كبير من هذه الفوضى، في خضم هذه الفوضى، ظهر ما سمي "بشبكة عبد القدير خان" والتي قام من خلالها ذلك العالم النووي الباكستاني وبالتعاون مع وسطاء دوليين من عدة دول أوربية بعملية تسويق واسعة النطاق شملت بيع مواد ومعرفة للسلاح النووي لعدد من الدول منها ليبيا، والعراق، وكوريا الشمالية، وإيران. لقد وصلت الفوضى في فترة معا بعد التسعينيات من القرن الماضي لدرجة أن تلك الشبكة وزعت منشور دعائي في باكستان يسوقون فيه ليس المعرفة فقط وإنما المواد والأدوات اللازمة لصنع السلاح النووي. (MacCalman, 2016: 104- 108)

هذه المتغيرات الثلاثة: التغيرات العالمية في السياسة الدولية بعد الحرب الباردة، وقلة اهتمام القوى العظمى وفوضى العلاقات الدولية في مجملها تضع نظرية الردع على المحك فتبرز مجموعة من الأسئلة التي لا تزال بدون إجابة حاسمة، من هذه الأسئلة: أولاً: من يردع من؟ فأثناء الحرب الباردة كنا هناك خصمان فقط يردع كل منهما الأخر وكانت النظرية على المستويين العلمي والعملي ذات مصداقية عالية واستطاع الخصمان من خلال النظرية اتباع سياسات مسؤولة منعت العديد من الأزمات الدولية من التحول إلى كوارث، وحتى خلال سبعينات القرن الماضي ومع

بداية النزاع الهندي الباكستاني المسلح، كانت تعمل كل من الهند وباكستان بحذر شديد نحو التخفيف من حدة التوترات لمنعها من الوصول إلى طريق مسدود قد يؤدي إلى كارثة استخدام السلاح النووي. أما الآن فلا توجد طريقة لردع دول مثل كوريا الشمالية وإيران من تهديد جيرانهم الذين لا يملكون ذلك السلاح فبالتالي عملية ردعهما لا يمكن أن تتم إلا ضمن جهد دولي. ثانياً: ما هي حدود النظرية في ظل عدد غير محدد من القوى النووية؟ ففي الماضي، كما تمت الإشارة إليه سابقاً، جميع القوى الفردية التي سادت في القرن العشرين كانت تقع ضمن تحالفين اثنين فقط، فمثلاً بريطانياً لم تكن مستقلة نووياً وكذلك الصين، مع أن سياساتهما قد تتعارض مع حلفائهم الرئيسيين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ولكن الآن هناك دول لها مصالح تتعارض مع كل من القوى المسيطرة على النظام العالمي، وحتى هذا المصطلح "القوى المسيطرة" لم تعد كذلك في القرن الحادي والعشرين، ثالثاً: قد تمت الإشارة إلى أن هناك أسباب أخرى غير الأسباب الأمنية تجعل الدول تسعى للحصول على السلاح النووي، هذه الدول متى ستستخدم السلاح النووي، وكيف يتم ردعها؟ فمثلاً حصلت الهند على السلاح النووي لأسباب سياسية، هل ستستخدمه لأسباب سياسية أيضاً؟ وأخيراً، ما هي الاستراتيجية العسكرية أو المبدأ العسكري الذي تقوم عليه عملية شرعنة الأسلحة النووية في الدول العديدة؟ أي منى وتحت أي ظروف ستستخدم دول مثل كوريا الشمالية أو إيران أو إسرائيل ذلك السلاح؟ ولماذا؟ فمثلاً إسرائيل لا تقبل بمبدأ الدمار الشامل المتبادل مع الخصم وإنما استبيان قدرة الخصم ومنع ذلك الخصم من الوصول إلى نقطة التوازن العسكري التي تنادي به نظرية الردع. **(جبر، 2011: 108)**

ثانيا: توجهات نزع السلاح النووي

لم يتم تسمية هذه التوجهات بالدراسات لأنها لا تحتوي على بحوث علمية تثبت الفرضيات التي يصيغها أصحابها مسبقاً وينطلقون منها إلى استنتاج ما يجب أن يكون وليس دراسة ما هو كائن، فالقائمون على هذه التوجهات يفترضون أن مجرد وجود الأسلحة النووية بين الدول قد يؤدي إلى استخدامها وهذا بدوره يؤدي إلى نتائج كارثية وقد سبق للولايات المتحدة أن استخدمت ذلك السلاح وهذا يعني أن أي دولة قد تستخدمه.

ففي تعريفها لنزع السلاح النووي كتبت بريوني فرنر أن نزع السلاح النووي هو: "عملية خفض وثم التخلص من الأسلحة النووية، وكذلك التأكد ان الدول غير النووية لا تقوم بتطويرها.. وذلك بأمل التخلص من احتمال قيام حرب نووية حيث إمكانية عواقب كارثية،" **(Frazier, 2018: 1)** وكان

العلماء الذين قاموا بإجراء أو اختبار نووي هم أول من بدأ هذه الحركة ومن ثم لاقت رواجاً عالمياً وعبرت عن نفسها على شكل احتجاجات ضد التسلح النووي في المدن الرئيسية في أوروبا وأمريكا الشمالية، ومؤخراً بدأت هذه الحركات تقدم نفسها كبديل علمي لنظرية الردع بل أنها ترى نفسها بديلاً لاتفاقية منع الانتشار النووي (NPT) ففي مقالة لرضوانا عباسي حول نزع السلاح تبين فيه الأسباب التي تجعل مشروع " خلق الظروف المناسبة لنزع السلاح " ذا أهمية وهي:

أولاً: أن اتفاقية عدم الانتشار قد فشلت في التعامل مع المتغيرات الأربع الأساسية التي تقلق الدول وهي: 1. سد الفجوة بين الدول النووية والدول غير النووية، 2. خلق توازن بين عدم الانتشار والاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، 3. حالة الدول النووية الجديدة والتي هي خارج معاهدة عدم الانتشار، 4. تثبت استقرار الردع على المستوى الإقليمي من خلال ضبط النفس من أجل ربط الدول الإقليمية بمسعى نزع السلاح عالمياً"، (Abbasi, 2019: 3) بالإضافة لذلك فإن السياسات العالمية في القرن الحادي والعشرين تقوم على تحالفات إقليمية جديدة خارج تلك المتعارف عليها مثل الناتو، فأصبحت دول مثل الهند وإسرائيل قادرة على تطوير أسلحتها النووية وتجري اختبارات على تلك الأسلحة وبتشجيع من الولايات المتحدة وبدون أي رادع، لذلك يرى القائمون على مشروع "خلق الظروف المناسبة لنزع السلاح النووي" أن على القائمين على ذلك المشروع التصدي لهذه التحديات، كما تضمنت جهود نزع السلاح النووي خمسة مقترحات قدمها سكرتير عام الأمم المتحدة في العام 2008 بان كي مون، وهي:

1. حيث جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار – سيما الدول النووية، على الوفاء بالتزاماتها بإجراء مفاوضات بشأن التدابير الفعالة المؤدية إلى نزع السلاح النووي.
2. أن يبدأ الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن مناقشات بشأن المسائل الأمنية في عملية نزع السلاح النووي.
3. سيادة القانون وإيجاد جهود جديدة لإنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.
4. المساءلة والشفافية.
5. هناك حاجة إلى عدد من التدابير التكميلية، وتشمل القضاء على أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل، جهود جديدة لمكافحة الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل، القيود المفروضة على انتاج

الأسلحة التقليدية والإتجار بها وحظر أسلحة جديدة، بما في ذلك الصواريخ والأسلحة الفضائية. **(UNODA, 2008:1-3)**

مما سبق يتبين أن جهود نزع السلاح لازالت في طور المثالية ولا تعد كونها رغبات أكاديمية، ولكن يقوم القائمون على هذه التوجهات بديلاً معقولاً للسلاح النووي تستطيع الدول بالتدريج الوصول إليه، ولكن للآن لا تشكل بديلاً معقولاً لنظرية الردع، ولكن قد تكون على المدى القريب مكملاً لها.

الخاتمة

لقد أثبتت نظرية الردع قدرة فائقة على البقاء والتكيف ضمن متغيرات العقد الثاني من القرن العشرين ومع أن مؤيدي النظرية لا يستطيعون الجزم بأن عدم قيام حرب نووية يعود إلى مقدرات النظرية، إلا أنها استطاعت تفسير الكثير من الظواهر الدولية في تلك الفترة وكذلك فإن النظرية استطاعت التعايش مع كم هائل من النقد المتعدد الأدبي، والأكاديمي والأخلاقي والعملي فمع النقد الشديد من هذه الجهات المتعددة بقيت النظرية تشكل جزءاً هاماً من أركان النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، ولأن مع ازدياد فرص الانتشار النووي بدأت النظرية تفقد بعضاً من أهميتها لعدم قدرتها على تفسير الظواهر الجديدة في الساحة الدولية والمتمثلة بظهور قوى نووية جديدة ذات طموحات متعددة، إن النظرية لا تمانع في وجود الأسلحة النووية بيد الدول على أساس أن الدول ستكون جهات رشيدة وستبقي السلاح النووي كسلاح ردع فقط.

إن مؤيدي النظرية هم أول من يعترف ببعض قصورها، ولكنهم يرون أنها أفضل تفسير لإدارة الأسلحة النووية ولا يجدون بديلاً عنها، يرى مؤيدو النظرية أن هناك عدد من الأسباب تجعل النظرية ذات أهمية قصوى في القرن الحادي والعشرين منها: **(Delpech, 2019)**

1. ما دامت الأسلحة النووية موجودة فإن الردع هو السياسة الأكثر قبولاً، بل يرى البعض أنه السياسة الوحيدة المقبولة، وأفضل من أي بديل آخر (كالابتزاز والتخويف).
2. حتى عند تخفيض الترسانة النووية لدى الدول، من المهم تحديد المستوى الذي عنده ينظر إلى الردع أو الردع الممتد بأنه غير ذي أهمية أي أنه يجب الحفاظ على كمية من الترسانة النووية لمنع الوصول إلى الاعتقاد بأن الردع غير مهم.
3. بروز حالات لم تكن موجودة أثناء الحروب الباردة وهي القبول الواقعي لأسلحة ذرية بيد قادة لا يمكن التنبؤ بسلوكهم مثل كيم جوبينج لي أو ابنه الحالي أو أحمدي نجاد أو وجود السلاح

النووي بيد دولة ضعيفة أو جماعات إرهابية هذه حالات أصبحت حقيقة وعلى العالم أن يتعامل معها ويضع أدوات الردع لها.

4. من المهم تذكر أن نظرية الردع تم اختبارها أثناء الأزمات العديدة التي مر بها العالم أثناء الحرب الباردة ومن خلال النظرية والعمل بها تم التعامل مع أشكال متعددة من الأزمات الدولية.
5. إذا كان الهدف لدى الدول هو الحد من المخاطر النووية فيجب الأخذ بعين الاعتبار الأمر الأشد خطوة وهو الهجوم النووي الواجب ردعه بكل السبل.
6. قبل التفكير في نزع السلاح النووي فإن الظروف السياسية الدولية وحدة النزاعات تجعل من عالم خال من الأسلحة النووية أو ذي أسلحة نووية أقل غير واردة.
7. أخيراً إذا كان الردع دائماً نسبياً وسياقياً صعب المنال فإن التحول باستراتيجية الدافع ستضيف تعقيدات جديدة.

هذه الأسباب وغيرها يتمسك مؤيدو النظرية بها ولا يريدون التغيير، ولكن حتى مؤيدو هذه النظرية لا يستطيعون الجزم بمقدرة النظرية على منع استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها لذلك وحتى تستطيع النظرية مواصلة النجاح في القرن الحادي والعشرين وازدياد عدد الدول الفردية يجب على النظرية أن تأخذ بعين الاعتبار التوجه نحو نزع السلاح النووي تدريجياً.

إن لنظرية الردع أهمية كبرى في فهمنا لطبيعة الأسلحة النووية ومكانتها في النزاعات بين الدول، ولكن آن الأوان أن تضيف النظرية جانب أخر وهو التخلص من الأسلحة النووية بالتدريج إلى الوصول إلى حالة تنعدم فيها تلك الأسلحة كلياً فلهذه الأسلحة مجموعة الأضرار التالية:

1. هناك احتمال لاستخدامها مما سيكون كارثياً على جميع سكان الأرض، فالاعتقاد بأن الدول ستكون دوماً حكيمة في استراتيجياتها النووية افتراض لا يمكن اثباته بشكل متواصل.
2. للطاقة النووية بشكل عام والأسلحة النووية بشكل خاص أخطار، حتى لو لم تستخدم فحوادث مثل تشيرنوبل وتوكوشيما والقطب الشمالي هي حقائق كان لها آثار سيئة جداً هذا بالإضافة أن عملية التخزين والنقل لا يمكن الاعتماد دوماً على أمنها.

3. الكلفة العالية لتصنيع ذلك السلاح على حساب التنمية والتطوير فدول مثل كوريا الشمالية والهند والباكستان وإيران تستطيع الاستفادة من الأموال المخصصة لتصنيع وتطوير تلك الأسلحة في عملية تنمية حقيقية لشعوبها.
4. أن الأسلحة النووية لم تعد أداة دفاعية تمنح الدول شعور حقيقي بالأمن، فمع ازدياد عدد الدول النووية، لم يعد من المؤكد أن التهديد بالتدمير الشامل ضد عدد محتمل سيرتدع ويمتنع عن الاستخدام.

لكل ذلك أصبح من الضروري أن تقدم نظرية الردع جانب يدعو إلى التخلص التدريجي من الأسلحة النووية مع التأكيد على الأمن القائم على السلاح التقليدي، هناك الكثير من الدعوات للتخلص من الأسلحة النووية، ولكنها في معظمها تأتي من النظريات المثالية التي يعيرها صانعوا القرار الاستراتيجي الكثير من الاهتمام أما نظرية الردع فينظر إليها أنها واقعية وتتضخم الاحتياجات الأمنية للدول، بناء على ذلك، فإن أي تطوير للنظرية باتجاه التخلص التدريجي من الأسلحة النووية سيكون له نتائج إيجابية. وكذلك فإن التركيز على دراسات الانتشار وأسبابها وطرق الحد منها قد تساهم في الزيادة من مصداقية والردع وملائمته للتطورات الحالية والمستقبلية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- عدد 43 ص ص 105 * دينا محمد (2011) "الاستراتيجية النووية الإسرائيلية (الثوابت والمتغيرات)" **مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد** جبر،

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=25566

- "محمد بن سلمان: إيران ليست نداً للسعودية" عدد: 14353، 16 مارس (2018) **الشرق الأوسط**
- **موقع منتدى الجيش العربي** " استراتيجية (الردع النووي).. ظهورها وتطورها، وآفاقها المستقبلية" 25 يوليو 2008 http://www.arabic-military.com/t4021-topic

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abbasi, Rizwana (2019) "Creating an Environment for Nuclear Disarmament" **E- International Relations**, **AUG, 2 ND.** **https://www.e-ir.info/author/rizwana-abbasi/**
- Allison, Graham (2010) "Nuclear Terrorism Fact Sheet" Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School
- https://www.belfercenter.org/publication/nuclear-terrorism-fact-sheet
- **Arms Control Association** (2018) "Nuclear Weapons: Who Has What at a Glance" June, https://www.armscontrol.org/factsheets/Nuclearweaponswhohaswhat
- Avery, John Scales (2012) "Flaws in the concept of Nuclear Deterrence" **Cadmus** Volume 1, Issue 4. http://www.cadmusjournal.org/article/issue-4/flaws-concept-nuclear-deterrance
- Biden, Joseph R. Jr.(2010) quoted in David E. Sanger, "Debate Grows on Nuclear Containment of Iran," **New York Times**, March 14
- Boese, Wade (2002) "U.S. Withdraws from ABM Treaty; Global Response Muted" Arms **Control Association**. July/August https://www.armscontrol.org/act/2002_07-08/abmjul_aug02
- Cathcart, Will and Epstein, Joseph Ari (2019) "White Supremacists Want a Dirty Bomb and the Trump administration is letting them get dangerously close to acquiring one" **Foreign Policy**, August 16, 2019
- Cimbala, Stephen J. (1984) "War-Fighting Deterrence and Alliance Cohesiveness", **Air University Review**, Vol. 35, No. 6 September–October pp 69-73
- Delpech, Therse (2012) **Deterrence in the 21st century: Lessons from the Cold War, for a New Era of Strategic Piracy**, Santa Monica, Ca: Rand Corporation, www.rand.org

- Dunn, Lewis A. (2016) "Redefining the U.S. Agenda for Nuclear Disarmament: Analysis and Reflections" **Livermore Papers on Global Security**, No. 1, Center for Global Security Research, October
- Frazier, Brionne (2018) " What Is Nuclear Disarmament?" **Thought Co** September 21
- Hajra, Wardah (no date) "10 Countries that would be Impossible to Invade." https://www.wonderslist.com/10-countries-impossible-invade/
- Harrison, Todd (2017) "CBO's Nuclear Weapons Cost Estimate Is Way Too High; Hint — Bombers." **Breaking Defense**. November 21 https://breakingdefense.com/2017/11/cbos-nuclear-weapons-cost-estimate-is-way-too-high-hint-bombers/
- Jenkins, Brian M. (2016) "Nuclear Terrorism, the Last 40 Years: What Has and Has Not Happened" in Henry D. Sokolski (ed.) **The Nuclear Terrorism Threat: How Real Is It?** Nonproliferation Policy Education Center, Working Paper 1602, September
- Herman, Kahn (1960) **The Nature and Feasibility of War and Deterrence**. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 1960. https://www.rand.org/pubs/papers/P1888.html
- Kennedy, Kevin C. (1983) "A Critique of United States Nuclear Deterrence Theory" **Brooklyn Journal of International Law**. V9No. 1 1983 pp (35-66)
- Krieger, David (2011) " Ten Serious Flaws in Nuclear Deterrence Theory" **Nuclear Age Peace**
- https://www.thoughtco.com/nuclear-disarmament-4172458
- Lauder, John (2016)" Nuclear Terrorism: The Sum of All Fears" in Henry D. Sokolski (ed.) **The Nuclear Terrorism Threat: How Real Is It?**

Nonproliferation Policy Education Center, Working Paper 1602, September

- MacCalman, Molly (2016) "A.Q. Khan Nuclear Smuggling Network" **Journal of Strategic Security** Vol. 9, no. 1 pp104-118.
- Mandelbaum, Michael (1982) "The Future of Nuclear Weapons" **Naval War College Review**
- Vol. 35, No. 5 (SEPTEMBER - OCTOBER 1982), pp. 58-79
- NTI (Nuclear Threat Initiative (2018) **Building a Framework for Assurance, Accountability and Action** (4th Ed.) September
- https://media.nti.org/documents/NTI_2018_Index_FINAL.pdf
- Perkovich, George (1999) **India's Nuclear Bomb: The Impact on Global Proliferation**, Berkeley, Ca.: University of California Press
- Potter, William C. (1995) "The Politics of Nuclear Renunciation: The Cases of Belarus, Kazakhistan and Ukrane". Henrt Stimson Center, Occasional Paper No. 22,
- Powell, Robert (2003) "Nuclear Deterrence Theory, Nuclear Proliferation, and National Missile Defense" **International Security,** Vol. 27, No. 4 Spring, pp (86-118)
- Power, Jonathan (1997) "Threat of the Russian Nuclear Mafia" **The Baltimore Sun** Oct. 14th
- Sagan, Scott D.(1996) "Why Do States Build Nuclear Weapons? Three Models in Search of a Bomb" **International Security,** Vol. 21, No. 3. (Winter, 1996-1997),
- Scheinman, Lawrence (2016) **Atomic Energy Policy in France Under the Fourth Republic** Princeton University Press. Princeton, NJ
- Schelling, Thomas C. (1960) **The Strategy of Conflict** Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

- Sokolski, Henry D. (2016) (ed.) **The Nuclear Terrorism Threat: How Real Is It?** Nonproliferation Policy Education Center, Working Paper 1602, September
- Solingen, Etel (1994)"The Political Economy of Nuclear Restraint6)" **International Security** Vol. 19, No. 2, pp 126-169
- Stephens, Bret (2014) **America in Retreat: The New Isolationism and the Coming Global Disorder**, New York: Sentinel
- Tisdall, Simon (2019) " America is retreating from world affairs and circling the wagons…: For all its rhetoric, the US under Donald Trump is on a clear path of disengagement in international matters" **The Guardian**, 20 Jan 2019
- **(UNODA) United Nations Office for Disarmament Affairs** (2008) " The Secretary-General's five-point proposal on nuclear disarmament" https://www.un.org/disarmament/wmd/nuclear/sg5point/
- Wilson, Ward (2008) "The Myth of Nuclear Deterrence" Nonproliferation Review, Vol. 15, No. 3, pp 421-439
- Kenneth N. Waltz (2012) "Why Iran Should Get the Bomb: Nuclear Balancing Would Mean Stability" **Foreign Affairs**, Vol. 91, No. 4 (JULY/AUGUST 2012), pp. 2-5
- Kenneth N. Waltz (1981) "The Spread of Nuclear Weapons: More May Be Better" **Adelphi Papers** Vol. 21, No. 171, 1981.